



اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

ورقة تحليلية



الشبكة العربية
للباحثات والباحثين الشباب
في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية



منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

ورقة تحليلية

2025

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

تحرير: محمد العجاتي

كتابة: عمر سمير، شروق الحريري

مراجعة لغوية: أحمد الشبيبي

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

مقدمة:

تتعدد نظم الإدارة المحلية وتختلف مسمياتها ومساراتها التاريخية وممارساتها من بلد عربي إلى آخر، وتقترب أو تبتعد من مفهوم الحكم المحلي وتوزيع السلطة والمسؤولية المرتبطة بنمط الحكم، ويركز مشروعنا هذا في تحليل مقارن لأربع من تجارب الإدارة المحلية في كل من المغرب ولبنان ومصر والسودان، على اختلاف التجارب التاريخية والسياسية للشعوب في تلك البلدان، إلا أن هناك أيضًا بعض السمات المشتركة تشريعياً وسياسياً من حيث الممارسة، ونتائج السياسات المرتبطة بالاقتراب أو الابتعاد من مفهوم اللامركزية والحكم المحلي وتقويض السلطات أو مركزيتها.

وتحاول أوراقنا البحثية تحليل منظومة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من خلال اقتراب اللامركزية، في محاولة لفهم دور هذه الوحدات الإدارية في تقديم الخدمات العامة في بعض القطاعات وتحسين أوضاع بعض الفئات المهمشة، بحثاً عن بدائل سياسية وممارسات أفضل تساهم في تعزيز هذه الحقوق.

والملاحظ هنا أن الدول الأربع من أوائل البلدان التي وقعت على العهد الدولي والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية حيث وقعت عليها مصر بتاريخ ٤ أغسطس/آب 1٩٦٧¹، كما أن السودان إحدى الدول الأطراف في هذا العهد، إذ انضم إليه في ١٨ مارس/ آذار 1٩٨٦²، بينما صادقت عليها لبنان في ٣ نوفمبر/ تشرين الثاني 1٩٧٢³ وانضمت إليها المغرب في ٣ مايو/ أيار 1٩٧٩⁴.

وارتبطت التشريعات المنظمة للمحليات/ البلديات/ الجهات الترابية/ الإدارة المحلية بالتغييرات والأحداث السياسية الكبرى مع حضور متأخر للجدل حول اللامركزية أواخر القرن الماضي⁵، فعلى سبيل المثال شهدت مصر تقسيماً إدارياً جديداً وإعادة تقسيم للبلاد في عهد الحملة الفرنسية التي لم تدم أكثر من ثلاث سنوات ثم أعيد تقسيمها في عهد محمد علي وصولاً إلى دسترة الإدارة المحلية في 1٩٢٣، ثم ثورة يوليو 1٩٥٢ وصولاً إلى دستور 1٩٧1 ثم ٢٠١٢ و٢٠١٤ وفي السودان اتخذت الأمور مساراً قريباً فيما بعد الاستقلال في عام 1956 وفي ظل حكم جعفر نميري (1969-1985)، تم إدخال بعض التعديلات المهمة على النظام الإداري وصولاً إلى تبني الفدرالية في عهد البشير، أما لبنان فكانت اللامركزية حاضرة في النقاشات مبكراً منذ الانتداب الفرنسي، واستمرت بعد استقلال لبنان في 1943 وشهدت إصلاحات إدارية لتوسيع سلطة الدولة إلى المناطق النائية بين عامي 1947 و1963 وصولاً إلى قانون اللامركزية الإدارية الموسعة في لبنان بعد اتفاق الطائف 1989. وفي المغرب شهد عام 1959 اللبنة الأولى للتنظيم الإداري للمملكة ثم اكتمل في العام التالي بالتنظيم الجماعي والذي سمي هذه الوحدات الإدارية بالجماعات المحلية الحضرية والقروية ثم عدل في 1٩٩٧ ودخل النقاش حول اللامركزية في السياق التشريعي في العام ٢٠١٨ بميثاق وطني للامركزية⁶.

والملاحظ هنا أن جزءاً من التطور الإداري للبلدان الأربعة مرتبط بتغير الإدارة السياسية من الاحتلال إلى الاستقلال وارتبطت اللامركزية بتبعات أحداث كبرى كالحروب الأهلية كما في الحالة اللبنانية والسودانية حيث ارتأت الأنظمة فيها مخرجاً للمطالبات الجغرافية أو الطائفية، أما حيث كانت الدولة المركزية قوية كما في حالات المغرب ومصر فالتطورات على محدوديتها ارتبطت بالإرادة السياسية للحاكم مع بعض النقاشات الموضوعية حول أهمية اللامركزية سواء في تعزيز سياسات

¹ جمهورية مصر العربية، اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، نص قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 537 لسنة 1981 بشأن العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966، <https://is.gd/NtUn3e>

² مكتبة حقوق الإنسان بجامعة منيسوتا، التزامات السودان بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، <https://is.gd/5Jew3p>

³ الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان في لبنان، الخطة الوطنية لحقوق الإنسان 2014 – 2019، ٢٠١٣/١٣٠، <https://is.gd/ojkByL>

⁴ المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمملكة المغربية، الاتفاقيات موضوع التزامات المملكة، <https://is.gd/BV6UDq>

⁵ للمسميات المختلفة لمستويات الحكم المحلي، برجاء مراجعة دليل المحليات في المنطقة العربية دليل تدريبي، منتدى البدائل العربي للدراسات، فبراير 2017، <https://cutt.ly/Pe26tmBn>

⁶ نهلة صالح، اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2025، تحت النشر.

التحرير الاقتصادي والاستثمار وغيرها وبالتالي اتخذت شكل إدارة أقاليم ومحافظات ووحدات إدارية تتناسب مع هذه الاحتياجات الجديدة. أي إننا نجد أنفسنا أمام ثلاث مراحل في معظم الحالات العربية من خدمات خيرية تعتمد على المحليات في أغلبها في مرحلة الاحتلال، لنظم حماية مركزية توفر مجموعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في فترات التحرر الوطني، لنظم تحاول سد الفجوات نتيجة سياسات التحرير الاقتصادية في ظل نظم ما بعد التحرر الوطني.

أولاً- اللامركزية والخدمات العامة اتجاه نحو الخصخصة والتردي:

كان التغيير في النظام المحلي باتجاه اللامركزية سواء ما تم من قوانين أو ما طرح ولم يرَ النور مرتبطاً برغبة شعبية أو سياسية في إعادة النظر في إدارة وتوزيع الخدمات العامة بطريقة أكثر كفاءة وعدالة بين المناطق كما هو الحال في لبنان ما بعد اتفاق الطائف مثلاً، هناك فهم متقدم وربط جيد على المستوى النظري بين قانون اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمغرب، والذي ينص على الإنصاف في تغطية التراب الوطني من خلال ضمان التوزيع الجغرافي المتكافئ لمصالح الدولة اللامركزية وتبسيط إجراءات الولوج في الخدمات العمومية والارتقاء بها وضمان جودتها واستمرارية تقديمها والربط بين نقل الاختصاصات والموارد المالية.⁷

1- الخدمات الأساسية محاولات للخصخصة:

من حيث الممارسات يتجه المغرب إلى خصخصة الخدمات العامة وقطع أشواطاً في ذلك عبر شركات الكهرباء والمياه والغاز الخاصة التي تدير تلك الخدمات في كثير من المناطق والجهات بالمدن الكبرى ويتم ذلك تحت رقابة وإشراف جهات محلية، وإن كانت لبنان الأكثر تحريراً لعملية إدارة وتوزيع خدمات المياه والكهرباء والغاز وتقدم العديد منها شركات خاصة وبالذات في العاصمة بيروت لكن تعتبر السلطة المركزية بمؤسساتها المختلفة هي اللاعب الأساسي في تقديم الخدمات المتعلقة بالكهرباء والمياه وإن كانت تتجه أخيراً مع انتشار مصادر الطاقة الجديدة إلى تعزيز دور البلديات في توفير التسهيلات اللوجستية والقانونية اللازمة لدعم إنشاء أنظمة الطاقة المتجددة وفقاً لقانون رقم 318 عام 2023 من أجل تنظيم إنتاج وبيع الطاقة المتجددة في لبنان. والذي يرى البعض أنه زواج بين حيوية القطاع الخاص ودفاع القطاع العام عن مصالح الدولة والمستهلك، كما حافظ على مركزية نقل الطاقة ومنح لامركزية في قطاعي الإنتاج والتوزيع.⁸

لا تزال الشركات العامة عبر فروعها بالمحافظات والأقاليم هي المقدم الوحيد لخدمات توزيع المياه والكهرباء والغاز في مصر والسودان ورغم أنها تقدم تغطية جيدة جداً من حيث معدلات وصول للكهرباء والمياه في مصر، فإنه كانت هناك محاولات للدفع باتجاه خصخصة العديد من شركات الكهرباء والطاقة وحتى شركات مياه الشرب والصرف الصحي مرات باسم خصخصة الإدارة وأخرى باسم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ففي سبتمبر ٢٠٢٣، طرحت الحكومة المصرية ثلاث محطات كهرباء طراز سيمنز للبيع، بالإضافة إلى محطات رياح جبل الزيت والزعفرانة، وذلك ضمن خطة توسيع مشاركة القطاع الخاص في عملية إنتاج وبيع الكهرباء.⁹ وترتبط العلاقة بين النظام المحلي والخدمات الأساسية بتعدد التشريعات الحاكمة للإدارة العامة والمحلية في مصر حد التضارب بينها ومع ذلك تتولى الإدارات المحلية الإشراف على المشاريع

⁷ رئاسة الحكومة المغربية، وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، المرسوم رقم 2-17-618 بمثابة ميثاق وطني للتمركز الإداري، 31 ديسمبر 2018، <https://is.gd/2FxBFy>

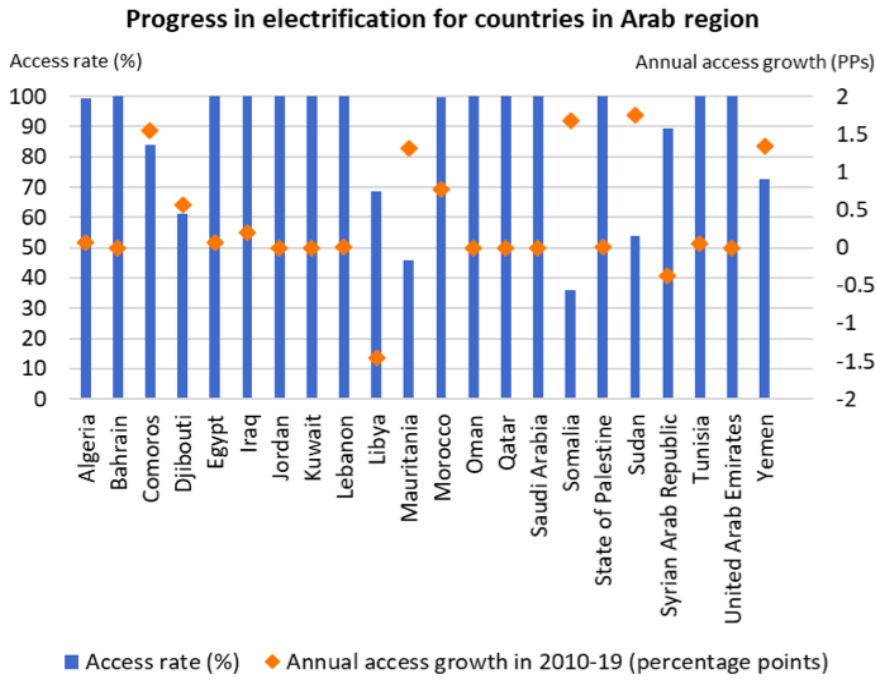
⁸ كريستينا أبي حيدر، القوانين التي ترفع إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وأهمية قانون الطاقة المتجددة الموزعة، مبادرة الإصلاح العربي، ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٤، <https://is.gd/UZH8B9>

⁹ أحوال مصرية، خطة الحكومة لخصخصة قطاع الكهرباء، <https://is.gd/cjVb7g>

المتعلقة بالبنية التحتية مثل الكهرباء والمياه والطاقة وذلك ضمن حدود المحافظة بشكل مباشر بما يتضمن الإدارة والتشغيل والصيانة.

وبشكل عام فإنه ووفقاً للإسكوا في 2019 وقبل التراجعات الشديدة في آخر 6 سنوات حققت مصر ولبنان والمغرب معدل وصول شبكات الكهرباء للمواطنين بنسبة ١٠٠٪ بينما لا تزال هذه النسبة في السودان أقل من ٥٥٪ في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١٩ وهو معدل منخفض جداً وفقاً للشكل التالي:

بيانات الطاقة الكهربائية في المنطقة العربية¹⁰



لكن مع الأسف فإن هذه المؤشرات قد تكون تغيرت إلى الأسوأ في بعض البلدان بعيد ٢٠١٩، كما أن معدل الوصول لا يعني الانتظام ولا يعني بالضرورة الوصول إلى الشبكة الحكومية في بعض البلدان وإنما وجود كهرباء بالمنازل أيًا كان مصدرها الحكومة أو القطاع الخاص، كما أن بعض بلدان المنطقة شهدت أزمة في توريد الغاز لمحطات الكهرباء أخيراً كما هو الحال بالنسبة إلى مصر ولبنان أدت إلى جدولة ساعات الانقطاع وزيادتها في بعض الأحيان.

2- النظام المحلي أية علاقة بالخدمات العامة؟

بالنظر للحالات الأربعة؛ يظهر لبنان تطوراً قانونياً فيما يرتبط بدور البلديات في تنظيم الحق في السكن عبر الإسكان الميسر والمشروعات السكنية وتنظيم الإيجارات وكذلك الحال بالنسبة إلى الخدمات الصحية والتعليمية، كما يظهر تفاوتاً أقل فيما بين أقاليمه فيما يتعلق بالصحة والسكن والتعليم.

بينما يعاني السودان من أزمات ترتبط بالإتاحة والجودة للخدمات الصحية والتعليمية والسكن وترتبط تلك الأزمات بالتفاوت في الموارد المتاحة للبلديات وكذلك لمركزية السلطة فعلياً وإن كانت فيدرالية نظرياً حيث تتركز الموارد والميزانيات غالباً في

¹⁰ ورشة عمل الإسكوا، بيانات الطاقة الكهربائية البنك الدولي، 15 يونيو/حزيران 2021، ص ١٠، <https://is.gd/g5KZb4>

العاصمة الخرطوم، التي تحظى بنصيب أكبر من الإيرادات الوطنية وهو ما يعني أزمة في النظام المحلي وفي المركزية الواقعية للأنشطة والخدمات وفقاً لتركز رأس المال والاستثمارات التي تدور حول العاصمة والمشروعات المرتبطة بها.

وفي المغرب، فمن بين المهام الأساسية التي تضطلع بها الجماعات الترابية هي بناء وتجهيز المؤسسات التعليمية وصيانتها ودور حيوي في النقل المدرسي للطلاب في المناطق النائية، وكذلك الحال فإنها تلعب دوراً مهماً في السكن والتنسيق الحضري ودعم الإسكان الاجتماعي ومبادرات البناء الذاتي وكذلك تلعب دوراً في القطاع الصحي أقرب إلى التنسيق مع الوزارة والمجتمع المدني ورغم هذا الدور المهم، تواجه الجماعات الترابية تحديات كبيرة، منها ضعف الإمكانيات المالية والتفاوت في الموارد بين الجماعات، ما يحد من قدرتها على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة. لكن لعل طبيعة هذه الجهات الترابية المنتخبة تعزز المنافسة بينها سواء في انتزاع الصلاحيات من المركز أو في تحسين جودة الخدمات المقدمة إلى المواطنين.

وفي مصر، فالإدارات المحلية هي المسؤولة نظرياً بشكل أساسي عن توفير الخدمات العامة، مثل: التعليم والصحة والسكن، لكن هذا الدور عملياً يقترب من الدور الإشرافي والرقابي أحياناً لتعارض القوانين وتعدددها وهو ما نشهده في العديد من الأزمات بين المحافظين ومديري المستشفيات والمدارس من حين إلى آخر.

يمكننا القول إنه في منطقتنا يواجه النظام المحلي تحديات تتعلق بنقص الموارد المالية وعدم استقلاليتها وارتباط التمويلات بالمركز، كما يعاني من نقص الكوادر المؤهلة والمدربة وانتشار الفساد بسبب غياب الشفافية، أما أكبر التحديات فيتمثل في غياب الإرادة السياسية والبيروقراطية في تفعيل النظم اللامركزية.

شكل (1)

تحديات اللامركزية في المنطقة العربية



نقص الكوادر المؤهلة والمدربة



انتشار الفساد وغياب الشفافية



غياب الإدارة السياسية والبيروقراطية في تفعيل النظم اللامركزية



نقص الموارد المالية وعدم استقلاليتها وارتباط التمويلات بالمركز

3- النظام المحلي والفئات المهمشة:

تقدم التطورات الدستورية الأخيرة بمصر نموذجًا نظريًا جيدًا لدعم الشباب والنساء في المحليات حيث نص دستور ٢٠١٤ في المادة ١٨٠ منه على تخصيص ٢٥٪ من مقاعد المحليات للشباب و ٢٥٪ للنساء، وعلى الرغم من وجود كوتة لانتخاب النساء داخل مجالس إدارات الحكم المحلي والمجالس الشعبية المحلية¹¹ فإنها كانت غير مفعلة مع عدم إقبال المواطنين على المشاركة في تلك الانتخابات نتيجة غياب الثقة من جانب وعدم فهم دور المحليات من جانب آخر، كما أن المجالس الشعبية المحلية كلها قد حُلَّت بعد ثورة 25 يناير 2011، ولم يتم حتى الآن مناقشة مشروع قانون الإدارة المحلية ولا إجراء الانتخابات المحلية. وإن كانت هناك محاولات لتدعيم المحافظات بنواب للمحافظين من الشباب الميسر القريب من النظام عبر تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين المواليين للنظام.

وتشير تجارب السودان إلى ضعف هذا الدور للمحليات في تدعيم المهمشين نظرًا إلى تركيز الموارد في الحضر، كما أن لبنان لديها نص قانوني ضعيف فيما يتعلق بالفئات المهمشة فقانون البلديات اللبناني 1977، في المادة 49 منه ينص على أن المجلس البلدي يتولى تقديم الإسعافات إلى المعوزين والمعاقين ودعم النوادي والجمعيات والنشاطات الصحية والاجتماعية والرياضية والثقافية، ويبقى دور البلديات تجاه الفئات المهمشة محدودًا إلى حد كبير، خاصة في المناطق الريفية.

ويبدو الإطار التشريعي والعملية السياسي في المغرب جيدًا من حيث مساهمة الجماعات الترابية في تحسين ظروف النساء وذوي الإعاقة عبر تقديم خدمات أساسية كالتعليم والصحة كما لعبت بعض المبادرات، مثل المبادرة الوطنية للتنمية ومبادرات التمكين الاقتصادي والاجتماعي دورًا مهمًا في دعم العديد من المشاريع المدرة للدخل لفائدة النساء خاصة في المجال القروي. علاوة على ذلك، أتاح تعزيز تمثيل النساء في المجالس المحلية فرصة أكبر للمشاركة في اتخاذ القرار والدفاع عن حقوقهن. أي إننا نرى بوضوح أن المنظومة التي تحكم النظم المحلية في منطقتنا تنحدر من أعلى إلى أسفل فبينما الدساتير تعد نسبيًا أكثر من جيدة في هذا المجال، نجد التشريعات أقل مستوى ولا تصل إلى نفس مستوى نصوص الدساتير، ثم تتدهور المسائل أكثر من خلال تطبيق هذه القوانين بشكل انتقائي أو التحايل عليها لصالح النظم المركزية في منطقتنا.

ثانيًا- المحليات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية أية أدوار لأي سياقات؟

تلعب المحليات دورًا مهمًا ومحوريًا في توفير وتقديم الخدمات العامة والأساسية، وهو ما يجعلها الكفيل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط في المنطقة العربية ولكن بشكل عام، حيث تلعب المحليات دورًا على سبيل المثال في ضمان حقوق المهمشين وتعزيز مشاركة النساء وضمان التمثيل العادل للفئات المهمشة. إلا أن دور المحليات في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يختلف من حالة إلى أخرى وبداخل الحالة الواحدة من منطقة إلى أخرى وفقًا للظروف والتحديات والأزمات التي تقابل كل دولة.

ويظهر هذا التباين في الأدوار في حالات الدراسة، فعلى سبيل المثال لعبت المحليات دورًا في تقديم الخدمات الأساسية والتنمية المستدامة في لبنان مع أزمة النزوح السوري كما لعبت المحليات في السودان دورًا مهمًا في ضمان الحقوق الأساسية في فترة الحرب والنزوح، أما عن الحالة المصرية فلم تلعب خلال فترة الدراسة دورًا في كفالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نتيجة السياق الاقتصادي والاجتماعي المتبع. وتظهر حالة المغرب كحالة من حالات الانتقال إلى اللامركزية بمبادرات

¹¹ قانون نظام الحكم المحلي رقم 43 لسنة 1979، الباب الثاني المادة 10 والباب الثالث المادة 39. متاح على: <https://manshurat.org/node/13261>

حكومية بالتعاون مع المجتمع المدني. وقياس دور المحليات في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية مع التركيز في حالات الدراسة، فسردتها هنا من خلال الأربعة عناصر للحقوق وهي الإتاحة، والجودة، والولوج، والرضاء العام.

1. الإتاحة والجودة:

تظهر الدراسات الأربع إجماع الدساتير على حق المواطنين في الوصول إلى الخدمات العامة والأساسية، وهو ما يكفل بشكل أساسي وفقاً للعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمصدقة عليه الدول العربية وما تبعه من مواثيق واتفاقيات دولية، إلا أن هناك بعض التفاوتات التي طرأت على كفاءة الخدمات العامة والاساسية، ومنها على سبيل المثال الحالة المصرية التي تظهر حالة من حالات رفع الدعم عن الحقوق الأساسية والخدمات العامة (الكهرباء، المياه، الطاقة... إلخ) والتي تؤثر بالتبعية في المستفيدين من المواطنين بشكل تدريجي والتي تظهر في مخصصات الموازنة¹². في حين توضح التجربة في السودان وجود تفاوتات في إتاحة الخدمات والحقوق الأساسية وفقاً للبعد الجغرافي فتتوفر الخدمات في المحليات في مدن دون أخرى وفقاً لتوزيع الموارد، فتتوفر الخدمات الأساسية في المدن الكبرى والمناطق المركزية في حين تستبعد الأماكن الريفية والحدودية والمهمشة. أما عن التجربة اللبنانية فقد جسدت تداعيات الأزمات الاقتصادية والاجتماعية دور المحليات، ففي حين لعبت المحليات دوراً كبيراً في إتاحة الخدمات والحقوق الأساسية، حيث تدهورت إمكانية إتاحة الخدمات العامة والأساسية بشكل كبير، كما يظهر دور المحليات في محاولة تحسين فرص الإتاحة وفي نفس الوقت هناك تفاوتات جغرافية بين المحليات المختلفة في إتاحة الخدمات وفقاً للموارد المتاحة لكل محلية.

في حين تعكس التجربة المغربية حالة من حالات اللامركزية على عكس التجارب السابقة، ففتيح القوانين والدستور التمتع بالحقوق كافة، وتضمن دوراً للمحليات في إتاحة الخدمات العامة، كما ينص الدستور على تمتع المحليات بدور في تدبير شؤونها الذاتية وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ضمن مهام المحليات تطوير البنية التحتية، وإلى جانب السياق القانوني لتفعيل دور المحليات في ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية كان للبرامج الحكومية والمبادرات دور كبير في دعم المحليات، ومنها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تمت على ثلاث مراحل كل مرحلة كان لها دور كبير في مشروع اللامركزية في المغرب.¹³

وعلى مستوى الجودة، يعكس عنصر الإتاحة كثيراً من الإشكاليات المتعلقة بجودة تقديم الخدمات الأساسية والمحلية، وضمان جودة الحقوق المقدمة للمواطنين، فوفقاً لحالات الدراسة هناك تفاوتات فيما يخص جودة الخدمات العامة والمحلية ففي حين حاولت المغرب أن تنقل السلطات إلى المحليات/البلديات بجهود من الدولة ومؤسساتها، واجهت كل من السودان ومصر ولبنان إشكالية تفاوت جودة الخدمات بين المحافظات المختلفة، ففي لبنان على سبيل المثال استحوذت البلديات الكبرى أو التي انضمت إلى اتحاد البلديات على موارد مالية مكنها من تطوير الخدمات المقدمة والبنية التحتية الخاصة بالبلدية في حين لم تستطع البلديات الأكثر فقراً وصغراً التمتع به فلجأت بعض المحليات إلى التعاون مع المنظمات الدولية للتعامل مع الأزمات والمشكلات التي تواجه المحليات أو إلى التعاون مع القطاع الخاص. وفي مصر ظهر التفاوت في جودة البنية التحتية لكل من مناطق الريف والحضر فبلغت نسبة المباني المتصلة بالصرف الصحي في الحضر 77.3% أما الريف فتبلغ نسبة المباني المتصلة بالصرف الصحي حوالي 24% من إجمالي المنازل. كما واجهت أيضاً البلديات/المحليات

¹² نهلة صالح، اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، تحت النشر.
¹³ أشرف ميمون، اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في المغرب، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2025، تحت النشر.

مشكلات أخرى أثرت في الجودة ومنها نقص الكوادر البشرية التي تستطيع أن تدير المحليات والبلديات وهو ما ظهر في تجربتي السودان ولبنان.

2- الوصول والرضاء :

أما فيما يتعلق بالقدرة على الوصول/الولوج إلى الخدمات، فهناك مجموعة من الإشكاليات وأهمها التحديات الجغرافية والاجتماعية، حيث هناك صعوبات وتفاوتات في الولوج في الخدمة، فظهرت في السودان صعوبة في الوصول إلى الخدمات الأساسية في المناطق الريفية لسوء أوضاع الطرق والنقل العام. وفي مصر تظهر الإشكالية في مدى الرضاء عن الخدمة، أما لبنان فهناك مشكلات تتعلق بتفاوت بين المناطق الريفية والمهمشة لذا حاولت البلديات لعب دور في تحسين الوصول إلى الخدمات، هذا إلى جانب إشكالية عدم تمكن الفئات المهمشة والأولى بالرعاية من الوصول إلى الخدمات التي تقدمها المحليات، ومنهم النساء والأطفال وكبار السن واللاجئون السوريون والفلسطينيون.¹⁴ يضاف إلى ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية حيث تعد العوائق الاقتصادية من أهم إشكاليات الولوج وتوفير الخدمات العامة والأساسية، ففي السودان تمنع ارتفاع تكاليف المعيشة والنقل وخصوصاً الفئات المهمشة من الرعاية الصحية والتعليم،¹⁵ وفي المغرب كانت محدودية الموارد المالية من أهم إشكاليات الولوج في الخدمات التي تقدمها المحليات. وظهرت في حالة مصر تأثير خصخصة الخدمات العامة في ولوج المواطنين ووصولهم إلى الخدمات، فعلى سبيل المثال بداية من عام 2011 بدأ مشروع تحويل كورنيش الإسكندرية إلى واجهة سياحية من مكان لا يكلف سكان المدينة أي أموال للترفيه إلى مكان سياحي تابع للدولة وتم تأجيره للقطاع الخاص ما رفع التكلفة على المواطنين¹⁶.

أما فيما يخص بالرضاء العام، فالمحليات/البلديات التي تتجح في تلبية احتياجات السكان وتحسين الخدمات الأساسية تحصل عادةً على دعم شعبي أوسع، ما يزيد من دورها الفعّال في المجتمع المحلي. بالمقابل، البلديات التي تعجز عن توفير الخدمات بشكل كافٍ تواجه انتقادات واسعة وتراجعاً في الثقة من قبل المواطنين. كما أن للرضاء العام دوراً كبيراً في إعادة انتخاب النخبة المحلية مرة أخرى. إلا أن هذا لا ينطبق على كثير من البلديات/المحليات في المنطقة، ففي لبنان يصوت أغلب المواطنين لنفس المسؤولين في الانتخابات المحلية بسبب الولاءات السياسية والعائلية، حيث تلعب الانتماءات العائلية والحزبية دوراً أكبر في توجيه التصويت.

في حين ظهر في حالة السودان تزايد الاحتجاجات المطالبة بالإصلاح وتحسين الخدمات في العديد من المناطق نتيجة انخفاض الجودة وصعوبة الوصول وعدم الرضاء عن الخدمات. أما المغرب فعلى الرغم من وجود حالة من حالات عدم الرضاء الكامل عن أداء المحليات/البلديات فإن الإشكالية الأكبر كانت في عدم وجود تواصل مع المواطنين للتعبير عن آرائهم أو لمشاركتهم في اتخاذ القرار والخطط التنموية.

تواجه النظم المحلية العربية العديد من الإشكاليات على مستوى الجودة والإتاحة والرضاء العام والولوج، والتي يمكن حصرها في تفاوت القدرات بين المحليات/البلديات، بعضها مع بعض سواء مالياً أو على مستوى الخدمات، خصخصة الخدمات العامة والأساسية ورفع الدعم التدريجي عنها، صعوبة الوصول إلى الخدمات التي تتيحها المحليات/البلديات، وأخيراً ضعف التواصل مع المواطنين والفساد الانتخابي والإداري في المحليات/البلديات.

¹⁴ شيرين عساف، اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2025، تحت النشر.
¹⁵ أمنة عبد المطلب، اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في السودان، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2025، تحت النشر.
¹⁶ نهلة صالح، اللامركزية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مصر، منتدى البدائل العربي للدراسات، 2025، تحت النشر.

شكل (2)

إشكاليات اللامركزية في المنطقة العربية من منطلق حقوقي



ثالثاً- إشكاليات أربعة اللامركزية تضعف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:



للمحليات/البلديات دور أساسي في الانتقال من النظام المركزي المتبع في أغلب دول المنطقة العربية إلى اللامركزية وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وعلى الرغم من الدور المنوط بالمحليات في المنطقة العربية فإن المتتبع لدورها في توفير الخدمات العامة والأساسية وإدارتها يجد أنها في أغلب الحالات فقدت قدرتها على إدارة المرافق والخدمات وعلى تمثيل المواطنين والتواصل معهم، ويرجع السبب في هذا التدهور إلى العديد من الإشكاليات التي يمكن لنا تقسيمها إلى أربعة أنماط من الإشكاليات:

1. الإشكاليات القانونية:

تعد الإشكاليات القانونية للمحليات/البلديات من أهم الإشكاليات التي تواجه عملها وضمانها لعدالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتتمثل أهم الإشكاليات القانونية في:

- **تعقد وتعدد الأطر القانونية** الحاكمة لعمل المحليات/البلديات، فعلى الرغم من أن الدساتير في الدول محل الدراسة قد نصت بشكل واضح وصريح على مبادئ اللامركزية وضرورة الانتقال من النظام المركزي إلى نظام لامركزي فإنها تركت الأمر للقوانين لتحدها، كما أن هناك تداخلاً بين أدوار المحليات/البلديات والدولة ما يؤدي إلى عدم وضوح مهام كل جهة ومسؤوليتها.
- **تداخل الصلاحيات** بين المحليات/البلديات والمركز، حيث يواجه الفاعلون المحليون إشكاليات في فهم الحدود الدقيقة لاختصاصاتهم مقارنة بالسلطات المركزية، حيث تتداخل المسؤوليات في مجالات مثل التخطيط العمراني، التعليم، والصحة.
- **جمود النصوص القانونية**، على الرغم من وجود العديد من النصوص القانونية التي تنص على مهام المحليات/البلدية وعلى التقسيم المحلي والبلدي والمهام المنوطة بكل قسم فإنه تشوب هذه النصوص الجمود وعدم التوضيح والتفصيل، ففي المغرب رغم وجود القوانين التنظيمية (مثل القانون التنظيمي رقم 111.14 الخاص بالجهات)، فإنها تقتصر إلى النصوص التطبيقية الواضحة التي تحدد كيفية تنفيذ الاختصاصات المشتركة.
- **عدم مرونة القوانين الخاصة بالميزانيات** والقدرة على الحصول على تمويل للمحليات/البلديات، وهو ما يجعل الجمعيات تعتمد بشكل أساسي على ميزانية الدولة وعلى تحويلات الدولة ما يعرقل قدرتها على تمويل المشاريع وتطويرها.
- **غياب أطر قانونية للاستثمارات والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني**، حيث تعاني بعض المحليات/البلديات من ضعف الاستثمار والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، مما يعرقل تنمية المحليات/البلديات وتطوير البنية التحتية للمحليات المهمشة وتنفيذ مشروعات تنمية.
- **عدم تحديث القوانين الحاكمة للمحليات**، تعاني بعض الحالات من فجوة زمنية وضعف في الأطر القانونية الحاكمة للمحليات/البلديات وهو ما يجعلها غير مواكبة للتطورات التي تمر بها المحليات/البلديات مع السياق الحالي. ففي الحالة اللبنانية فإن القوانين التي تنظم اللامركزية هي قوانين غير مكتملة وتقتصر إلى التحديث منذ اتفاق الطائف. وفي مصر لم يصدر القانون الذي يواكب بنود الدستور الجديد منذ 2014.
- **غياب الرؤية والهدف من الإطار القانوني**، تقتصر بعض الحالات إلى عدم وضوح رؤية واضعي النظام اللامركزي، وبالتالي لا تعتبر القوانين فعالة في تحقيق أهدافها، ففي مصر على الرغم من نص القانون والدستور على النظام اللامركزي فإنه يلاحظ عدم وضوح رؤية واضعي الدستور في معظم البنود المتعلقة بتنظيم العمل أو اختصاصات الوحدة المحلية.
- **غياب قوانين داعمة للديمقراطية التشاركية**، تعد الديمقراطية التشاركية من الآليات الفعالة للديمقراطية ومع نص الدساتير والقوانين في الدول محل الدراسة على إشراك المواطنين في صنع القرار المحلي عبر آليات الديمقراطية التشاركية، فإن التطبيق يغيب عنه إطار تشريعي واضح لتنظيم كيفية إشراك المواطنين وآليات تطبيق التشارك بين الجهات المحلية والمواطنين.

شكل (3)

الإشكاليات القانونية للمركزية في المنطقة العربية



تعقد وتعدد الأطر القانونية



تداخل الصلاحيات بين المحليات/البلديات
والمركز



جمود النصوص القانونية



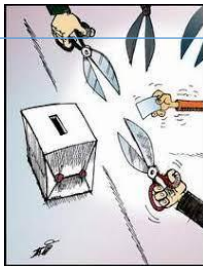
عدم مرونة القوانين الخاصة بالميزانية



عدم تحديث القوانين الحاكمة للمحليات



غياب الرؤية والهدف من الإطار
القانوني



غياب قوانين داعمة للديمقراطية والتشاركية



غياب أطر قانونية للاستثمارات والتعاون مع القطاع الخاص
والمجتمع المدني

2. الإشكاليات المؤسسية:

- **ضعف التنسيق بين الفاعلين على المستوى المحلي والمركزي**، العلاقة بين الإدارات المركزية والجماعات المحلية/البلدية ليست دائماً سلسة، إذ تواجه الجماعات صعوبات في الحصول على الموارد أو الدعم الفني اللازم لتنفيذ المشاريع.
- **تبعية المحليات للسلطة المركزية**، تتبع العديد من المحليات/البلديات السلطة المركزية في القرارات، وحتى في التعيينات الخاصة بالسلطة المحلية فعلى سبيل المثال منذ عام 2010 لم تقم أي انتخابات محلية في مصر ويتم الأمر بالتعيين من قبل السلطة المركزية، وفي المغرب على الرغم من أن دستور 2011 أكد على استقلالية الجهات والجماعات الترابية، فإن العديد من القوانين الإدارية تظل مركزية الطابع، ما يؤدي إلى تقييد المبادرات المحلية.
- **تقليدية التقسيم الإداري والهيكلية على مستوى السلطة المحلية**، تشهد العديد من الإدارات المحلية/البلدية استمرار الهيكل التنظيمي للإدارة المحلية في العديد من المحافظات على نفس النمط التقليدي المركزي، يجعله غير قادر على الاستجابة للتحديات الجديدة والمستجدات، أيضاً نقص الكوادر المؤهلة والمدرّبة في الوحدات المحلية، يؤثر في كفاءة الأداء وتقديم الخدمات.
- **ضعف الرؤية والتخطيط الإستراتيجي**، غياب التخطيط الإستراتيجي والافتقار إلى التخطيط على مستوى الوحدات المحلية، يؤدي إلى اتخاذ قرارات عاجلة وغير مدروسة.
- **غياب آليات المساءلة والشفافية**، من المشكلات الأساسية في اللامركزية من منظور حقوقي هو غياب آليات فعالة للمساءلة والشفافية في المحليات/البلديات. عدم وجود أنظمة واضحة وشفافة لمراقبة أداء المحليات/البلديات يعزز مناخ الفساد ويضعف من قدرة المواطنين على مراقبة الأداء المحلي أو الطعن في القرارات التي تمس حقوقهم.
- **نقص الكوادر والموارد البشرية المؤهلة**، والتي تتجلى في ضعف الكفاءات، إذ تعاني العديد من المحليات/البلديات نقصاً في الموارد البشرية المؤهلة والقادرة على التخطيط والتنفيذ الفعال لمشاريع التنمية، حيث تتجه الكفاءات إلى المركز للمشاركة في خطته وتنفيذها.

شكل (4)

الإشكاليات المؤسسية للامركزية في المنطقة العربية



3. الإشكاليات التنفيذية:

- **سيطرة السلطات الوصية**، استمرار الرقابة القوية من قبل السلطات المركزية على المحليات/البلديات وعلى مشروعاتها ما يضعف استقلاليتها.
- **ضعف النصوص التي تشجع على التعاون بين البلديات/المحليات** فيما يخص المشروعات التنموية المشتركة ما يحد من القدرة على التنمية ويزيد من الوقت اللازم لإجراء المشروعات حيث تقوم السلطة المركزية بتولي مثل هذه الأمور.
- **غياب إلزامية القرارات المحلية/البلدية**، تعاني العديد من النماذج من عدم قدرة المجالس الشعبية المحلية سواء كانت تلك المجالس الشعبية منتخبة أو معينة على إصدار قرارات ملزمة للأجهزة التنفيذية المقابلة لها ولا يمكنها أيضاً محاسبتها، وذلك لضعف أطر اللامركزية.

شكل (5)

الإشكاليات التنفيذية لامركزية في المنطقة العربية



4. الإشكاليات الفنية:

- **محدودية الموارد**، تعاني العديد من المحليات/البلديات من نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية، حيث تعتمد بشكل كبير على التحويلات المالية من الدولة، ما يحد من استقلاليتها وقدرتها على تنفيذ مشروعاتها وتقديم الخدمات. خاصة مع التضيق على الضرائب المحلية في قوانين المنطقة المتعلقة بتحصيل الضرائب أو قوانين المحليات ذاتها.
 - **تداخل المشاريع**، غالبًا ما يتم تنفيذ مشاريع تنموية دون تنسيق كافٍ مع القطاعات الأخرى أو مع السلطات المركزية، ما يؤدي إلى تداخل وعدم تكامل الجهود.
 - **ضعف آليات الرقابة والمحاسبة** على أداء الأجهزة المحلية المعينة من جانب تلك المنتخبة، ما يشجع على الفساد والإهدار، وغياب الشفافية في إدارة الشأن العام المحلي، ما يزيد من عدم الثقة بين المواطنين والأجهزة المحلية.
 - **ضعف مشاركة المجتمع المدني والأهلي** في عملية صنع القرار على المستوى المحلي، وقلة الوعي المجتمعي بأهمية اللامركزية ودور المواطنين في المشاركة في الشأن المحلي أيضًا من المشاكل المؤسسية التي تواجه اللامركزية. إضافة إلى ضعف الثقة وغياب التواصل بين المواطنين والبلديات/المحليات، غياب منصات رقمية تسهل التفاعل مع السكان وتقديم الشكاوى أو اقتراحات حول السياسات العامة.
 - **التدخلات السياسية في الشأن المحلي/البلدي**، وجود إرث سياسي وثقافي في السيطرة المحلية/البلدية، تعد من أهم مسببات الفساد الإداري وتحديًا كبيرًا للامركزية حيث تخضع المحليات/البلديات لسيطرة أحزاب بعينها أو جمعيات سياسية أو طوائف سياسية وتؤثر بالتبعية في القرارات التنفيذية للمحلية/البلدية، ما يؤدي إلى فساد وغياب الشفافية والمساءلة.
 - **الشخصنة والاعتماد على العلاقات الشخصية على المستوى المحلي/البلدي**، حيث ترتبط أغلب المبادرات المحلية بشخصيات بعينها وبالتالي تعد خطأً شخصية ولا تحصل هذه الخطط والمشاريع على تأييد السكان المحليين وترتبط بأهواء الشخص وتواجهه على المستوى المحلي وبالتالي مع قرار الشخص تتوقف البرامج والخطط المحلية.
 - **غياب قواعد بيانات متكاملة** حول الموارد والخدمات والمشاريع على المستوى المحلي من أسباب إعاقة عملية التخطيط واتخاذ القرارات، وذلك بسبب صعوبة الحصول على المعلومات الدقيقة والمحدثة عن الاحتياجات والمشكلات التي تواجه المواطنين.
- كما تظهر التجربة اللبنانية تحديًا خاصًا متعلقًا بحقوق اللاجئين والمجتمعات المضيفة، حيث لا تستطيع المحليات/البلديات تلبية احتياجات اللاجئين في بعض المناطق نتيجة ضعف الموارد والخبرات اللازمة للتعامل مع الضغط على الخدمات وهو ما يجعل المجتمعات المضيفة وخصوصًا المناطق الريفية تعاني من تدهور في الخدمات. كما تعاني لبنان من انهيار المؤسسات العامة، ما دفع الدولة إلى الاعتماد على المساعدات الدولية والمنظمات غير الحكومية لتقديم ضمان الخدمات العامة والأساسية.

شكل (6)

الإشكاليات الفنية للمركزية في المنطقة العربية



محدودية الموارد



التدخلات السياسية في الشأن المحلي/البلدي



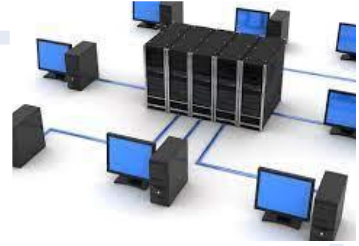
تداخل المشاريع



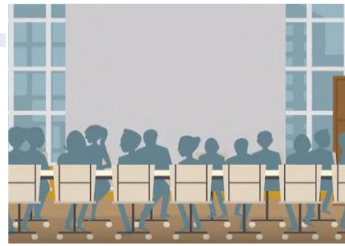
الشخصنة والاعتماد على العلاقات الشخصية على المستوى المحلي/البلدي



ضعف آليات الرقابة والمحاسبة على أداء الأجهزة المحلية



غياب قواعد بيانات متكاملة



ضعف مشاركة المجتمع المدني والأهلي

رابعاً- اللامركزية طريق لتعزيز الحقوق في منطقتنا العربية:

للنظام المحلي/البلدي دور قوي في التحول اللامركزي وفي تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، حيث يعد النظام المحلي/البلدي الأقرب إلى المواطنين والأكثر دراية بالاحتياجات العامة، وهو ما يجعله الحلقة الأولى والأهم في تحقيق التنمية والانتقال إلى نظام لامركزي. ويلقي على عاتقه مهام توفير ومتابعة الخدمات الأساسية، كالكهرباء والمياه والصرف الصحي، هذا إلى جانب إقامة المشروعات الاستثمارية لتجديد وتنمية الموارد المحلية للمنطقة.

كما تنص أغلب الدساتير العربية على اللامركزية وعلى دور النظام المحلي في توفير الخدمات وتمثيل المواطنين، وفي تنمية المشاركة المجتمعية في صنع واتخاذ القرار، إلا أن الدراسات الحالية للنظم الأربعة محل الدراسة -ك نماذج معبرة عن المنطقة- أوضحت بشكل مباشر وجود خلل وإشكاليات في تنفيذ النصوص القانونية والدستورية وهي أهم التحديات أمام نظام محلي تمثيلي قوي، حيث ما زالت أغلب الدول العربية تعاني من ضعف النظم اللامركزي وانفراد المركز باتخاذ القرار والميزانيات والتمويل وتحديد المواد. وهو ما يعرقل استقلالية النظم المحلية وتطورها. كما شهدت بعض الحالات عدم جموداً للقوانين وعدم تطورهما بالشكل الكافي لتواكب الوضع الحالي واحتياجات البلديات والمحليات كما هو الوضع في لبنان التي يحكم المحليات/البلديات إطار قانوني منذ اتفاق الطائف. وشهدت بعض الحالات أيضاً عدم انتخاب مجالس محلية منذ أكثر من 15 عاماً كما هو الوضع في الحالة المصرية.

كل هذه التحديات التي تم ذكرها فيما سبق أثرت في قدرة النظم المحلية على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وخصوصاً الفئات المهمشة والأكثر احتياجاً، ووفقاً لذلك نستخلص بعض التوصيات لتحسين جودة المحليات/البلديات في تقديم وضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

1. توصيات على مستوى الأطر القانونية:

- **تفعيل الأطر الدستورية للانتقال إلى نظام لامركزي**، حيث تكفل الأربعة دساتير الحكم اللامركزي.
- **تحسين جودة القوانين الحاكمة للمحليات**، تتشابه وتتعدد القوانين التي تحكم النظام اللامركزي والمحلي في الدساتير وتتشابه مع قوانين أخرى وفي بعض الحالات لم يتم تجديد القوانين لتتواءم مع التغيرات الحالية ومتطلبات المحليات/البلديات الحالية. لذا من الضروري إعادة النظر في هذه القوانين وإلغاؤها أو توحيدها أو تحديثها بما يتوافق مع النظم اللامركزية.
- **ضمان انتخابات دورية حرة ونزيهة** لاختيار المجالس المحلية/البلدية.

2. توصيات على المستوى المؤسسي:

- **توفير التدريب للكوادر المحلية/البلدية** بالتعاون مع بعض البلدان المتطورة في هذا المجال، والدخول في شراكات متعددة مع هذه الدول عبر المنظمات الدولية والإقليمية.
- **توفير قواعد بيانات متكاملة** حول وضع المحليات/البلديات ومواردها وبرامجها ومستوى الخدمات والبنية التحتية في كل محلية/بلدية.
- **جذب استثمارات أجنبية ومحلية للاستثمار في المناطق المختلفة** عن طريق الإفصاح عن الخطط التنموية والمشروعات، عبر المواقع الإلكترونية للمحليات أو الدولة أو الوزارة المعنية وطرح هذه الأفكار والاستثمارات للمشاركة من جانب القطاع الخاص.

- **تفعيل آليات الرقابة والمحاسبة على أداء الوحدات المحلية**، ورفع الوعي فيما يتعلق بأهمية الإدارة المحلية ودورها في التنمية، من خلال المجالس المحلية المنتخبة.
- **اعتماد السلطات المحلية لخطط إستراتيجية مرنة** تأخذ في الاعتبار الأزمات المفاجئة، ما يضمن استدامة الخدمات الأساسية على المدى الطويل. التخطيط المبني على التحليل الشامل والمتعدد المستويات يمكن أن يساعد البلديات على التكيف مع الظروف المتغيرة.
- **فتح مجال أكبر للضرائب المحلية** خاصة المرتبطة بالعقارات والأراضي وعدم احتكارها من جانب السلطة المركزية، بحيث تحدد نسب معتبرة للجهة المحلية لتقديم الخدمات المرتبطة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية لسكانها.

3. توصيات على مستوى الممارسات:

- **تعزيز اللامركزية من حيث منح صلاحيات أكبر للوحدات المحلية المنتخبة** في إدارة شؤونها واتخاذ القرارات، وتوفير موارد مالية كافية للوحدات المحلية، وتمكينها من تحصيل بعض الإيرادات المحلية، وتقليل الاعتماد على الحكومة المركزية في اتخاذ القرارات وتخصيص الموارد.
- **التعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في توفير الخدمات وصيانتها وتقييمها** ونقل الخبرات الدولية في هذا الشأن ويكون جزء من الشراكة بين القطاع الخاص والدولة أو المشاركة المجتمعية للقطاع الخاص.
- **تطوير التفاعل الإلكتروني مع الساكنة** من خلال إنشاء صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي للمحلية/البلدية والتواصل مع المواطنين عبرها وخصوصًا المحافظات ذات النسب العالية من الشباب حيث تعد هذه أسرع الوسائل للتواصل مع المواطنين في الوقت الحالي.
- **تفعيل التواصل المباشر مع المواطنين** عبر عقد اجتماعات دورية وندوات في مقر المجلس المحلي أو في الساحات العامة للاستماع إلى آراء المواطنين في الخدمات العامة المقدمة وتحسينها وإشراك المواطنين في وضع حلول للأزمات والإشكاليات على المستوى المحلي.



منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

منتدى البدائل العربي للدراسات الاجتماعية

مكاتب فبريكا، شارع كنيسة الاخوة الانجليين، منطقة اوتيل ديو، الاشرقية بيروت، لبنان.



+961 76 386 477



Info@afalebanon.org



<https://www.afalebanon.org/>

هذا الصُف مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المُصُف - غير تجاري - منع الاشتقاق
4.0 دولي.